الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٤
المعقودة يوم الثلاثاء
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٨/٠٠
نيويورك

DEPOSITED IN UN ARCHIVES

محضر موجز للجلسة ٣٤

الرئيس : السيدة زيندوغا (زمبابوي)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : العمل الدولي لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/45/SR.34
20 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56887 ١٥٥٦ح(٩٠)

نظرا لغياب الرئيس ، تولت السيدة زيندوغا (زمبابوي) نائبة الرئيس رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٨/٠٥

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : العمل الدولي لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (تابع) (A/45/3 ، الفصل الخامس ، الفرع دال ، A/45/495 ، A/45/535 ، A/45/536 ، A/45/542 ، A/45/652 و Add.1 ، A/45/301 ، A/45/303 ، A/45/329 ؛ A/C.3/45/4 و E/1990/39/Add.1)

١ - الانسة بوتيرو (كولومبيا) : أشارت إلى الزيادة في الاتجار بالمخدرات وفي عدد العقاقير والمخدرات في الاسواق العالمية وفي تنوع المخدرات المتاحة للمستهلكين . وقد أصبحت المخدرات الرخيصة أكثر توفرا في الاسواق العالمية وشهدت أعمال العنف والجرائم المتصلة بالمخدرات ازديادا حادا ، شأنها في ذلك شأن ارتفاع درجة الفساد المتصل بالمخدرات ، في حين ظلت الارباح الناشئة عن غسل الاموال والثروات التي حققتها كارتلات المخدرات الدولية للمخدرات آخذة في الازدياد . وواصلت كولومبيا كفاحها ضد كل هذه الشرور ، وبالرغم من أن الكثير من الناس يعتقدون أن اقتصاد البلد يستفيد من الاتجار بالمخدرات ، فإن العكس هو الصحيح : إذ أن الكفاح الذي يخاض ضد الاتجار بالمخدرات يتكلّف بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا ، ويصرف هذا المبلغ على النفقات المتصلة بالامن والخسائر المادية المتكبدة من جراء الانشطة التي تقوم بها الكارتلات . وإن كولومبيا لا تلتمس الصدقة إذ أنها ، كما قال رئيسها في مناسبات عدة تتمتع باقتصاد قوي ومستقر ولا ينقصها إلا الاسواق المفتوحة لصادراتها . أما جذور مشكلة المخدرات ، فهي أساسا اقتصادية . فإن البلدان المنتجة للكوكايين تعتمد إلى حد كبير على هذا المحصول إذ أنه مغر للغاية من حيث الثمن والتكاليف . ولهذا السبب ، ليس من الممكن أن تكون جميع التدابير المتخذة لإيجاد حل للمشكلة فعية ، وإن كان من الضروري أيضا إزالة الحوافز الاقتصادية للمتورطين في الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٢ - ونظرا إلى أن النشاط الإجرامي يمثل تجارة مزدهرة ، فمن المتوقع أن يقل عدد المشتغلين بهذا النشاط في حال توقف الارباح التي يدرها . ومما لا شك فيه أنه من الممكن الحد من الاتجار بالمخدرات عن طريق تقليص استهلاكها وفرض عقاب صارم على الذين يساعدون على هذا النشاط . وتعلم كارتلات المخدرات أن الشعب الكولومبي لن يهدأ له بال حتى يتم القضاء على الاتجار بالمخدرات .

(الآنسة بوتيرو ، كولومبيا)

٣ - واستطردت قائلة إن كولومبيا تقوم بإصلاح نظامها القضائي بغية تعزيز فعاليته بوصفه الاداة الرئيسية في هذا الكفاح ؛ إلا أنه ليس بوسعها أن تحقق النصر إذا خاضت هذا الكفاح وحدها . ويتطلب التضامن الدولي تعبيرا عمليا يمكن تنفيذه ، وإن تدعيم جميع النظام القضائية والقانونية والشرطية ضروري لنجاح التدابير الرامية إلى منع التحويل غير القانوني للأسلحة والمتفجرات عن غرضها لاستخدامها في الاتجار غير المشروع للمخدرات وضمان ألا يستخدم النظام المالي الدولي في عملية غسل الاموال والعمل على منع توجيه المواد الكيميائية للصناعة غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية . أما بالنسبة لمسألة المواد الكيميائية ، فإن وفد كولومبيا يود الإعراب من جديد عن تأييده لعقد مؤتمر دولي بشأن إنتاج وتوزيع المواد الكيميائية المستخدمة لهذه الاغراض .

٤ - وقالت إن وفدها يعلّق أهمية كبرى على تنفيذ برنامج العمل الشامل المعتمد في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة ، والذي يتضمن مجموعة من السياسات من أجل أن تقوم الدول والامم المتحدة بتنفيذها ، والذي يقر بوجود صلة بين مشكلة المخدرات والتنمية . ووجهت الاهتمام بصورة خاصة إلى الفقرتين ٣٨ و ٣٩ من برنامج العمل .

٥ - واسترسلت قائلة إن الاوان قد آن لتجاوز البلاغة إلى الإجراءات العملية ، وإن الامم المتحدة تشكل محور العمل المتضافر على الصعيد المتعدد الاطراف وينبغي أن تقوم بدور ريادي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وإن إعادة تشكيل هيكل أنشطة مكافحة المخدرات في إطار الامم المتحدة يمثل أهمية أساسية أولا لان الوحدات القائمة بحاجة إلى التنسيق بغية تجنب الازدواجية في العمل والموارد ، وثانيا لأن الاتجار بالمخدرات يمثل مشكلة تعبر الحدود القطرية وينبغي التصدي لها بواسطة هيئة ذات كفاءة قادرة على اتخاذ إجراءات متكاملة ، وأعربت عن امتنان وفدها للأمين العام لتقريره بشأن تعزيز كفاءة هيكل الامم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات (A/45/652) وأيدت اقتراحه بوضع برنامج لمراقبة المخدرات يخضع لرئيس واحد ، اعتقادا منها بأن ذلك من شأنه تعزيز التساوق والتنسيق في تنفيذ السياسات .

٦ - وأردفت قائلة إن وفدها يرى أيضا أنه ينبغي أن يعطي برنامج الامم المتحدة الدولي الجديد لمراقبة المخدرات الاولوية القصوى لتنفيذ برنامج العمل الشامل .

(الآنسة بوتيرو ، كولومبيا)

وثمة اقتراح مفيد تقدم به فريق الخبراء ، الذي ساعد الامين العام فيما يتعلق بتعزيز كفاءة هيكل الامم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات ، يتصل بتشكيل مجموعة استشارية لمساعدة رئيس الهيكل الجديد في تعبئة واستخدام التبرعات لانشطة المساعدة التنفيذية والتقنية .

٧ - وأعربت عن اقتناع وفدها بأن الوقت قد حان للعمل . وأن استجابة المجتمع الدولي إزاء العمل العدواني الذي قام به العراق قد دلت على إمكانيات اتخاذ إجراءات دولية متضافرة ، وأن من الممكن اتخاذ مثل هذه الإجراءات للقضاء على الاتجار بالمخدرات .

٨ - السيد فانافنغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) : قال إن الحوادث العالمية ، بما في ذلك انتهاء الحرب الباردة ، قد بعثت خلال الاشهر الثمانية عشر الاخيرة أملا كبيرا وأدت إلى تقليص التوتر ، وأعرب عن أمل وفده في أن تساعد هذه الاتجاهات الإيجابية في تسوية المشاكل الاساسية التي تعاني منها البشرية ، وبصورة خاصة مشكلة إساءة استعمال المخدرات المعقدة للغاية التي لا تقتصر بأي حال على عدد قليل من البلدان كما أنها تشمل جميع طبقات المجتمع . وقد أوجدت كارتلات المخدرات العاتية ، في بعض من أنحاء العالم ، عهدا من الإرهاب والفساد وقد اجتمع المجتمع الدولي عدة مرات لتبادل الآراء ومحاولة إيجاد حلول دائمة لهذه المشكلة .

٩ - أما في الآونة الاخيرة ، فإن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة ، المكرسة لمسألة التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع واجتماع القمة الوزاري العالمي للحد من الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين قد بيّنا الاهمية التي يوليها المجتمع الدولي لمشكلة إدمان المخدرات وإحساس المجتمع الدولي بأن من غير الممكن القضاء عليها إلا عن طريق بذل جهود وطنية ودولية مشتركة . وأضاف أن وفده يرى أن مكافحة المخدرات لن يتسنى لها النجاح إلا عن طريق الحد من العرض والطلب في الوقت نفسه . وينبغي أن تبذل البلدان ، التي تشترك في إنتاج المخدرات وتأمين عبورها واستهلاكها وغسل الاموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، جهودا متضافرة للتعاون عن كثب من أجل مكافحة بلاء المخدرات .

(السيد فانافنغ ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

١٠ - وقال إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي من البلدان النامية التي تعاني من مشكلة المخدرات . وتقوم بزراعة الخشخاش أقليات إثنية في مناطق نائية من الصعب الوصول إليها . وقد قررت الحكومة الحد من إنتاج الأفيون بصورة تدريجية واعتمدت استراتيجية من شقين لهذا الغرض . أولا ، شنت حملة نشيطة لإقناع الأقليات الإثنية بالتخلي عن زراعة الخشخاش والاستعاضة عنها بزراعة محاصيل بديلة . وفي هذا الصدد ، وقّعت على اتفاق للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ، ينظم مشروعا متكاملا للتنمية الريفية كما وقّعت على اتفاق مماثل ومذكرة بشأن التعاون في ميدان المخدرات مع الولايات المتحدة . علاوة على ذلك ، أرسلت الحكومة مسؤولين لحضور ندوة تتعلق باستبدال المحاصيل واستقبلت وفودا من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ومن السويد واليابان والولايات المتحدة لمناقشة مشكلة المخدرات .

١١ - وكسمة من سمات الشق الثاني من النهج الذي تتبعه الحكومة قامت بتعزيز القوانين والتدابير القمعية المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات في البلد . ونتيجة لهذا الجهد ، قامت عناصر في الحكومة بتفكيك مختبرين لإنتاج الهيروين في شمالي البلد . وقد تم تشكيل لجنة وطنية لمراقبة المخدرات ومنعها ، وبدأ نفاذ مدونة جديدة للعقوبات تفرض جزاءات صارمة على متجري المخدرات . وقد تم ضبط ٣٠٠ كيلوغرام من المخدرات ومعدات إنتاج المخدرات وتم حرقها علنيا . وعقدت أيضا ندوات تعليمية لموظفي الجمارك والشرطة .

١٢ - وقال إن وفده أيّد تماما قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٤ وبرنامج العمل الشامل المعتمد في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة . وأضاف أن وفده يرى أن هناك إرادة سياسية كافية في المجتمع الدولي للقضاء على اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها إلا أن الإرادة وحدها لا تكفي للقيام بذلك . وثمة حاجة إلى خبرة كافية وموارد تقنية ومالية . وبالرغم من أن للأمم المتحدة دورا هاما في تنسيق الجهود الوطنية والدولية في هذا الصدد ، إلا أنه ينبغي شن هذه الحرب على المخدرات مع الاحترام التام للظروف الوطنية والمحلية . وينبغي عدم استخدامها لتحقيق أغراض سياسية أو كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما . وقال إن حكومته مستعدة لمواصلة التعاون مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ، ومع كل البلدان المعنية بإيجاد حل لمشكلة المخدرات .

١٣ - السيد خليل (مصر) : قال إن وفده يثني على عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي تم تشكيله لمساعدة الامين العام في إعداد التقرير المطلوب منه بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٣/٤٤ ويؤيد جميع توصياته الواردة في الوثيقة A/45/535 ، ولا سيما التوصية بأن يقوم الامين العام بدراسة تحليلية لتحديد وتقدير قيمة الصلة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والديون الخارجية وجميع التوصيات المتصلة بغسل الاموال . وأضاف أن وفده يدعو جميع الدول الاعضاء أيضا للتعاون مع فريق الخبراء المقترح تشكيله للاضطلاع بدراسة قتصلية بشأن الآثار الاجتماعية لاساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وقال إنه يثني أيضا على شعبة المخدرات لوضع كتيب باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية لمساعدة المعلمين بالمدارس في المساهمة فعليا في عملية منع اساءة استعمال المخدرات . وفي هذا الصدد ، قال انه يأمل في أن يترجم الكتيب إلى العربية .

١٤ - وأعرب عن امتنان حكومته لصندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ولشعبة المخدرات لجميع الانشطة المضطلع بها في مصر من أجل مكافحة الطلب على المخدرات ومنع الاتجار غير المشروع بها . ويسر مصر أن تقدم سنويا مساهمة رمزية في الصندوق للإعراب عن تصميمها على دعم أنشطة الامم المتحدة في هذا الميدان . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٠ استضافت ، بالتعاون مع شعبة المخدرات ، الاجتماع الثالث لرؤساء الأجهزة الوطنية لإنفاذ القوانين المتصلة بالمخدرات في افريقيا . وأن مصر ، بوصفها البلد الافريقي الاول الذي أنشأ مكتبا لمعالجة مشكلة اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها ، قد وضعت دائما خبرتها في خدمة الدول الافريقية والعربية الاخرى .

١٥ - واستطرد قائلا إن وفده يشارك الامانة العامة قلقها إزاء عدم وجود الموارد الكافية للتصدي لاساءة استعمال المخدرات والاتجار بها ، ولا سيما بالنسبة لصلتها بتهريب الاسلحة وإدارة شبكات الإجرام الدولية . وفي هذا الصدد ، أشاد بالتقرير القيّم الذي أعده فريق الخبراء المختار لمساعدة الامين العام في تعزيز استجابة الامم المتحدة لتفاقم مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي (A/45/652/Add.1) وأعرب عن تأييده بصورة خاصة للتوصيات المقدمة من جانب الفريق فيما يتعلق بترشيد جميع آليات الامم المتحدة في ميدان اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها . بغية تجنب الازدواجية والتبديد دون المساس بصلاحيات المجلس الدولي لمراقبة المخدرات . ولا ينبغي أن يسمح لطرق ووسائل تحقيق هدف القضاء على اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، بأن تحول الاهتمام عن الهدف النهائي ، وينبغي اعتبار عملية إعادة تشكيل هيكل آليات الامم المتحدة لمراقبة المخدرات مجرد نقطة انطلاق نحو تحقيق فعالية أكبر فيما يتعلق بالعمل الدولي الرامي إلى القضاء على هذه المشكلة .

١٦ - السيد موران (كندا) : أشار إلى أن ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ يمثل معلما آخر على طريق الكفاح الدولي ضد اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وذلك بفضل بدء نفاذ اتفاقية مناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي ابرمتها كندا وصدقت عليها . إلا أنه من أجل تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما ، ينبغي أن يتم العمل بها بالاقتران مع حملة دولية شاملة جيدة التنسيق برئاسة الامم المتحدة تُشن ضد اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وقال إن الدول الاعضاء تتطلع إلى الامم المتحدة علها توفر القيادة والتنسيق والدعم والتوجيه بالنسبة للجهود المبذولة من جانب الدول لمكافحة المخدرات . وفي هذا الصدد ، أشار إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة التي تمخضت عن اعتماد إعلان سياسي وبرنامج عمل شامل والشروع في عملية ترمي إلى تعزيز كفاءة هيكل الامم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال المخدرات كما دعت الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٤٤ . وقد توجت هذه العملية بتقديم توصيات من الامين العام (A/45/652) ومن فريق الخبراء الذي يقوم بمساعدته (A/45/652/Add.1) ترحب بها كندا ترحيبا شديدا . وبصورة خاصة ، يؤيد الوفد بقوة الاقتراح الداعي إلى توحيد وحدات مراقبة استعمال المخدرات القائمة في فيينا لتصبح خاضعة لرئيس واحد يقدم تقاريره مباشرة إلى الامين العام وينبغي أن يكون الهيكل الجديد آلية الوصل والتنسيق والتعاون المركزية لجميع أنشطة مراقبة المخدرات داخل منظومة الامم المتحدة بل وخارجها . وبما أن إيجاد نظام لمراقبة المخدرات أكثر فعالية يفيد منه المجتمع الدولي بأجمعه ، فإنه يتوجب على المجتمع ضمان أن يُعاد فعلا تشكيل هيكل النظام .

١٧ - السيدة دراغينشي - سوتيك (رومانيا) : قالت إن رومانيا شرعت في عملية التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وأنها تقدّر النتائج المشجعة التي توصل إليها اجتماع القمة الوزاري العالمي للحد من الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين المعقود في لندن في نسيان/ابريل ١٩٩٠ . وقالت إنها تتفق تماما مع النقاط التي تمت مناقشتها في تقرير فريق الخبراء الذي تم تشكيله لمساعدة الامين العام في تعزيز استجابة الامم المتحدة لمشكلة المخدرات (A/45/652/Add.1) ومع النتائج التي خلص إليها مؤتمر الامم المتحدة الثامن المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، (A/CONF.144/28) الذي توصل إلى أن اساءة استعمال المخدرات مشكلة عالمية على درجة عالية من التعقيد تتطلب سياسات اجتماعية بشأن التدابير الوقائية والمعالجة .

١٨ - واستطردت قائلة إن الموقع الجغرافي لرومانيا جعل من الضروري بالنسبة للحكومة أن تظل على حذر بالنسبة لاستخدام أراضيها كمنطقة مرور عابر لتهريب

(السيدة دراغينشي - سوتيك ، رومانيا)

المخدرات . وقالت إن وفدها مقتنع بأن مكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها من مسؤوليات المجتمع الدولي بأكمله . وأن الحكومة الرومانية مستعدة لتحمل قسطها من المسؤوليات ، شأنها في ذلك شأن المشتركين الآخرين في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة ، وفقا للاعلان السياسي الذي تم اعتماده فيها .

١٩ - ويتوقف نجاح عملية مكافحة المخدرات على التعاون الوثيق مع الحكومات وتعاون الحكومات مع منظومة الامم المتحدة . وينبغي التصدي للمشكلة على جميع المستويات - محليا ووطنيا وإقليميا ودوليا - عن طريق اتخاذ اجراءات متضافرة ذات طابع عملي إزاء ضبط العرض والطلب والمنع والتخفيض والقضاء على الاتجار غير المشروع والمعالجة والتاهيل . أما على الصعيد المحلي والوطني ، فإن كل دولة مسؤولة عن اتخاذ تدابير عملية لضمان احترام قوانين كل منها . وقالت إنها ترحب دائما باجراء دراسات عن الطرق المناسبة لمعالجة المشكلة وعلى سبيل المثال الدراسة الاخيرة الصادرة عن شعبة المخدرات .

٢٠ - السيد محمد علي (العراق) : تكلم ممارسة لحقه في الرد ، فقال إنه فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة في الجلسة الثانية والثلاثين للجنة ، فانه يرى أن من المثير للدهشة أنه في بيان تم الادلاء به في إطار البند ١٠٨ من جدول الاعمال بشأن العمل الدولي لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، ورد ذكر العراق ، البلد الخالي من المخدرات ، في سياق لا صلة له بالموضوع مدار المناقشة في واقع الامر .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥